

روح المعاني

وتعقب بأنها اسم جامد على صورة الحرف فلا يصح استتار الضمير فيها وقد صرح الفارسي بمنع ذلك نعم يجوز أم يكون كالذين جار أو مجرورا في موضع المفعول الثاني و سواء حالا من الضمير المستتر فيه وقيل : يجوز أيضا كونه حالا من ضمير نجعلهم وكذا يجوز كونه المفعول الثاني وكون الكاف أو الجار والمجرور حالا من هذا الضمير وما ذكر أولا أظهر وأولى وجوز كون ضمير الجمع في محياهم ومماتهم للمؤمنين فسواء حال من الموصول الثاني ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير في كالذين لفساد المعنى وكون الضمير للفريقين فسواء حال من مجموع الموصول الثاني وضمير الأول والمعنى على إنكار حساب أن يستوي الفريقان بعد الممات في الكرامة أو ترك المؤاخذة كما استويا ظاهرا في الرزق والصحة في الحياة وجوز أن يكون المعنة على إنكار حساب جعل الحياتين مستويين لأن المؤمنين على الطاعة وأولئك على المعاصي وكذلك الموتان لأنهم ملقون بالبشرى والرضوان وأولئك بالسوء والخذلان وقيل : به على تقدير كون الضمير للمجتريين أيضا .

ولم يجز المدقق الإبدال من الكاف على تقدير اشتراك الضمير إذا لمثل هو المشبه و سواء جار على المشبه والمشبه به .

وقرأ جمهور القراء سواء محياهم ومماتهم يرفع سواء وما بعده على أن سواء خبر مقدم وما بعده مبتدأ لا العكس لأن سواء نكرة ولا مسوغ للأبتداء بها والضمير للمجتريين والجملة قيل : بدل من المفعول الثاني لنجعل بدل كل من كل أو بدل اشتمالاً أو بدل بعض وأياما كان ففيه إبدال الجملة من المفرد وقد أجازره أبو الفتح واختاره ابن مالك وأورد عليه شواهد قال أبو حيان : لا يتعين فيها البديل وقال محمدين عبد الله الأشبيلي المعروف بابن العلق في كتابه البسيط في النحو : لا يصح أن تكون جملة معمولة للأول في موضع البديل فإن كانت غير معمولة فهل تكون جملة بدلا من جملة لا يبعد عندي جواز ذلك كالعطف والتأكيد اللفظي .

وظاهره أنه لا يجوز الإبدال ههنا وفي البحر يظهر لي أنه لا يجوز إبدال هذه الجملة من ذلك المفعول لأن الجعل بمعنى التصيير ولا يجوز صيرت زيدا أبوه قائم ولا صيرت زيدا غلامه منطلق لأن في ذلك انتقالا من ذات إلى ذات أو من وصف في الذات إلى وصف آخر فيها وليس في تلك الجملة المقدرة مفعولا ثانيا انتقال مما ذكرنا وفيه بحث لا يخفى والزمخشري قد نص على جعل الجملة بدلا من الكاف وهو إمام في العربية لكن أفاد صاحب الكشف أنه أراد بدل من حيث المعنى لا أنه بدل من ذلك لفظا قال : لأنه مفرد دال على الذات باعتبار المعنى وهذا دال على المعنى وإن كان الذات يلزم من طريق الضرورة إلا أن يقدر له موصوف محذوف بأن يقدر

رجالا سواء محياهم ومماتهم مثلا والمعنى على البدلية كما سمعت في قراءة النصب وجوز كون الجملة مفعولا ثانيا و كالذين حال من ضمير نجعلهم ولا يخفى عليك ما عليه وما له وإذا كان الضمير للمؤمنين فالجملة قيل : حال من الموصول الثاني لا من الضمير في المفعول الثاني للفساد وتعقب بأن فيه اكتفاء الأسمية الحالية بالضمير وهو غير فصيح على ما قيل : وقيل : استئناف يبين المقتضى للأنكار على حساب التماثل وهو أن المؤمنين سواء حالهم عند الله تعالى في الدارين بهجة وكرامة فكيف يماثلهم المجترحون وجوز أن تكون بيان الوجه الشبه المجمل وإذا كان الضمير للفريقين فالظاهر أن الجملة كلام مستأنف غير داخل في حكم الإنكار والتساوي حينئذ بين حال المؤمنين بالنسبة إليهم خاصة وحال المجترحين كذلك وتكون الجملة تعليلا للأنكار في المعنى د الأعلى عدم المماثلة لا في الدنيا ولا في الآخرة لأن المؤمنين متساووا المحيا والممات في الرحمة وأولئك متساووا المحيا والممات في النعمة إذ المعنى كما يعيشون يموتون فلما افترق حال هؤلاء وحال هؤلاء حياة فكذا